الحديث المعلق في الصحيحين

د. المرزوقي علي الهادي

مقدمة

الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم وصراطه المستقيم ، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله -ﷺ-، وعلى آله وصحبه ، ومن اقتفى طريق هداه إلى يوم الدين .

أما بعد :

لم تعن أمة من الأمم بقول نبي أو عظيم من عظمائها كما اعتنى المسلمون بقول النبي- ﷺ - فقد تجرد أئمة أعلام في تدوين كل ما صدر من مشكاة النبوة من أفعال وأقوال وتقريرات ، يكتبون ويدونُون ويحفظون ، فكان فيما يعرف بعلم الحديث الذي له أصوله وقواعده ومصطلحاته الخاصة به ، ومن ضمن مصطلحات علم الحديث ، التي دونها علماء الحديث في كتبهم الحديث المعلق ، وهو من أنواع الحديث التي فُقد فيها صفة اتصال السند ، وهي: المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل والمدلس ، فهذه الأنواع من الأحاديث ، تندرج تحت درجة الحديث الضعيف ، وذلك للجهل بحال الراوي أو الرواة الذين لم يذكروا في الإسناد ، بيد أن المعلق والمرسل لهما اعتبارات تجعل الحكم بضعفهما ليس على الإطلاق ، فالمعلقات التي في البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان كالسند المتصل لأن أصحابها التزموا الصحة

وسبب اختياري لهذا الموضوع هو الدفاع عن صحيح البخاري ، فقد وجد من ضعف حديث معلقا ورد فيه ، مما ترتب عليه حكما كان الأولى ممن تبناه أن يتريث ويستبين وينظر ولا يتسرع بإصدار حكمه .

وأتكلم في هذا البحث عن المعلق تعريفه لغة واصطلاحا ، وحكمه ، وعن الفرق بينه وبين المعضل ، وأول من أطلق اسم المعلق من نقاد الحديث ، والمعلق في صحيح البخاري وحديث هشام بن عمار حديث المعازف الذي ضعفه ابن حزم ،والدفاع عن المعلقات في الصحيحين ، وقد سلكت في بحثي هذا المنهج التاريخي والاستدلالي وشيء من النقدي . وختمتُ البحث بأهم ما توصلت إليه من نتائج .

المعلق من صيغة المفعول ، من علّق الشيء بالشيء ، أي : ناطه وربطه، واستمسك به ، وجعله معلّقا([1]) ، وسمّي السند معلقا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط ، وانقطاعه من الجهة الدنيا ، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه ، كأنه مأخوذ من تعليق الجدار، أو تعليق الطلاق ، لاشتراكهما في قطع الاتصال ([2]).

قال ابن الصلاح ([3]):" وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار ، وتعليق الطَّلاق ، ونحوه ، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال "([4]).

وفي الحديث :" **وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ**" ([5])، من التعليق كأنَّه شبهه بالشيء المعلق في المساجد، إشارة إلى طول الملازمة بقلبه ، وإن كان جسده خارجا عنه .

والمعنى : أن التَّعليق يكون في الأمور المحسوسة كتعليق الثريا ، ويكون في الأمور المعنوية كتعليق الطلاق

اصطلاحا : " هو ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي ، ولو إلى آخر السند " ([6]) ، وبعضهم يستعمله في حذف جميع الإسناد ، ومن صوره أن يحذف جميع السَّند ، كأن يقال مثلاً : قال رسول الله -ﷺ- كذا " ، أو يحذف كل الإسناد إلاّ الصحابي ، أو إلا الصَّحابي والتَّابعي ، وكقول الشَّافعي ([7]) : قال نَافِعٍ ([8]) أو قال ابن عمر-رضي الله عنه- ([9]) ، أو قال النبي -ﷺ- ([10]) قال ابن الجزري ([11]) في الغاية :

ثم المعلق يقال أو روى أو نحوه والكل في الأصل سواء
وإن خالف مسندا كفعل الجعفي وخطؤوا ابن حزم في الضعف([12])

ومن خلال التعريف يتضح الآتي :

أن التعليق يطلق على شيئين: ذكر متن الحديث دون إسناد، أو حذف راو أو أكثر من أول الإسناد .

ومثاله : قال أبو نعيم الأصبهاني ، أخبرنا محمد بن أيوب الرازي ، قال حدثنا مسدد ، قال حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه ، عن الحضرمي ، قال:" قرأ رجل عند النبي - - وكان لين الصوت أو لين القراءة فما بقي أحد من القوم إلا فاضت عينه غير عبد الرحمن بن عوف ، فقال النبي- - :" **إن لم يكن عبد الرحمن بن عوف فاضت عينه فقد فاض قلبه** " ([13])، أبو نعيم ولد سنة 336هـ ، ومحمد بن أيّوب توفي سنة 294هـ

، ولم يبين أبو نعيم الواسطة بينه وبين محمد بن أيوب ، فنقول إن أبا نعيم علّق الحديث على محمد بن أيوب ، فالحديث معلّق ([14])، وسمّي الحديث على هذا معلقا بحكم اتصاله بالجهة العليا فقط ، وحذف بداية السند، فصار كالشيء المعلق بالسقف ([15]) ، أو لأنَّه بحذفه صار كالشيء المقطوع عن الأرض الموصول من الأعلى بالسقف([16])، وحذف راو واحد من السند أو أكثر يدخل فيه المنقطع ، فإن كان على التوالي فهو المعضل لما بينهما من عموم وخصوص.

الفرق بين المعلق والمعضل

ومن تمام الفائدة لابد أن نبيّن الفرق الذي بين المعضل والمعلق ، والفرق الذي بينهما من العموم والخصوص

1- يجتمعان في أنّهما يُحْذَف منهما راويان متواليان من أول السند فهو معضل ومعلق في آن واحد ، فهو معلق باعتبار أن الحذف كان في أول السند ويسمّى معضلا باعتبار أن المحذوف أكثر من واحد فكان الحذف على التوالي

2- ينفرد المعضل إذا حذف منه راويان من وسط السند ، فإنّه يسمّى معضلا لتعدد المحذوف ، ولا يسمى معلقا ؛ لأنّ الحذف لم يكن في أول السند

3- ينفرد المعلق إذا حذف منه راو واحد فقط من أول السند ؛ لأن المحذوف في أوّل السند ، ولا يسمّى معضلا ، لأن المحذوف من السند لم يتعدد

وأوَّل من عرف عنه من النَّقاد إطلاق تسمية المعلق هو الحافظ أبو الحسن الدارقطني ([17])، وهو من المكثرين لاستعماله ، العاملين على ذيوعه واشتهاره ، وإن كانت الأولية غير مطلقة ([18]).

حكمــه :

الحديث المعلق مردود لا يحتج به ، لأنه فاقد لشرط من شروط القبول، وهو اتصال السند ([19])، فله حكم الحديث المنقطع والمعضل والمرسل ، والسبب في ذلك؛ لأنه جهل حال الراوي المحذوف من السند ، فربما يكون غير ثقة ، إلاّ إذا وقع في كتاب التزم شرط الصحة كالصحيحين ([20])، فإنَّ العلماء قد استفاضوا في بحث معلقاتهما([21]).

والمعلق لا يحتج به ، وهو يندرج تحت الأنواع المردودة من الحديث وإن وجد منه في الصحيحين البخاري ومسلم ؛ وقد اشتهر البخاري بكثرة المعلقات ؛ لكنها ذكرت في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد حديث في صلب الأبواب على صفة التعليق إطلاقا ، أما مسلم فلا يوجد فيه إلا حديث واحد في باب التيمم لم يصله في موضع آخر([22]).

والمعلقات التي في البخاري ، موصولة في موضع آخر في كتابه ، وأحسن من جمع الأحاديث المعلقة عند البخاري([23]) ، وذكر أسانيدها المتصلة ، ابن حجر([24])، في كتابه:" **تغليق التعليق** ([25])
وقال في مقدمة شرحه لصحيح البخاري :" وليست كلها عللها قادحة ، بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منه في الجواب عنه تعسف " ، وبعضهم أخذ على البخاري أنه أضاف إلى الصحاح أحاديث معلقة كثيرة ، فكان عمله هذا انهيار الإسناد ، كما يظنون لعدم معرفتهم بحسه في اختيار الأحاديث ، يقول الجبري : وهذا تحامل غير علمي ، نفاه عنه المحققون غير المسلمين كالمستشرق(كايتاني) ، فمن العلماء من يرى أن معلقات البخاري صحيحة ، وكون البخاري أراد ذكر إسناده بهذا الشكل ، فهو أدرى بما يصنع ، وحيث أن المعلقات في صحيحه فاقت ما يقارب ربع الكتاب، إنما يعني بيان منزلة الحديث عند العمل به ، فشيوخه الذين خالطهم هو أعلم بهم من حيث الحفظ والورع، أو غير ذلك ([26])
فصور المعلق عند البخاري ثلاثة : أ- أن يحذف جميع السند ، - ب- أو أن يحذف جميع السند إلا الصحابي أو التابعي([27]) ،- ج- أو أن يحذف اسم من حدثه فقط([28]) .

والسبب الذي دفع البخاري إلي تعليق الحديث ، قصد الاختصار، كأن يروي في الباب ما يغني عن الإطالة ، وأحياناً يكون الحديث عنده بإسناد واحد على شرطه ، ويحتاجه في بابين ، فيسنده في أحدهما ويعلقه في الآخر اتقاء لتكرار الحديث بنفس الإسناد في مكانين ؛ ولذا يندر أن يؤخذ على البخاري أنه كرر حديثاً بنفس الإسناد والمتن ، لأنه يذكر ما فيه فائدة في ذكر بعض الآثار عن الصحابة أو من دونهم في التفسير والأحكام وغير ذلك ، فيعلقها وإن كانت صحيحة .

وقد أورد البخاري في صحيحه كثيرا من الأحاديث المعلقة ، استئناسا واستشهادا([29]) ، ومع ذلك فإنها لا تخرج بهذه الصيغة عن كونها أحاديث صحيحة ، وإن وردت بهذه الصورة ، وسبب صحتها هو أن الحديث معروفا من جهة الثقات عمن علّقه عنه أو لأنه ذُكِر متصلا في موضع آخر لا يصحبه خلل الانقطاع .

وقد خُطِئَ ابن حزم ([30]):" في رده حديث أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيّ-ﷺ- ([31])، في المعازف لقول البخاري فيه ، قال هشام بن عمار([32]) وساق السند ، وزعم ابن حزم انه منقطع مابين البخاري وهشام بن عمار ، فالحديث معروف من جهة الاتصال، بشرط الصحيح ، وما أورده البخاري عن شيوخه محمول عن السماع ، قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري ، كلّما قال البخاري ، قال لي، أو قال لنا، فهو عرض ومناولة([33])، ولله در السيوطي ([34])، حيث قال :

وما عزى لشيخه بقالا ففي الأصح احكم له اتصالا([35]).

والحديث الذي ذكره ابن حزم ، وقال بضعفه ، وهو في صحيح البخاري ، وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ([36]) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ([37]) ، حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ ([38])، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الْأَشْعَرِيُّ([39]) ، قَالَ حَدَّثَنِي **أَبُو** عَامِرٍ ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ -ﷺ- وَاللَّهِ مَا كَذَبَنِي ، سَمِعَ النَّبِيَّ -ﷺ-" **يَقُولُ: لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ([40]) وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ يَعْنِي الْفَقِيرَ لِحَاجَةٍ ، فَيَقُولُونَ : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيُبَيِّتُهُمْ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعَلَمَ ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** "([41])

قال ابن حزم هذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد ، ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً ، وكل ما فيه موضوع ، ووالله لو أسند جميعه ، أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ـ لما ترددنا في الأخذ به.."([42])، لذلك فإن ابن حزم لا يرى بأسا من الاستماع إلى المعازف ، لأنّ الحديث في نظره ضعيف لا تقوم به الحجة ، فهذا الحديث عنده جوابا للاحتجاج بجواز الاستماع إلى المعازف .

وابن حزم يناقض نفسه في حكمه هذا ([43]) فهو صرح بقبول رواية العدل الثقة متى أدرك من فوقه وروى عنه وأن ذلك محمول عنده على السماع الصحيح ، وانه لا فرق بين أن يقول:(**حدّثنا** ، أو **قـــال**) ، فكلّ ذلك يفيد السّماع ، ولا عبرة بالألفاظ ([44])، فما باله هنا يرد حديث المعازف ، وهو في صحيح البخاري ، ويحكم عليه بالانقطاع ، وهشام بن عمار أحد شيوخ البخاري الذين لقيهم وأخذ عنهم؟

ثم إنه قد أقسم أن الحديث لو أسند من طريق الثقات لما تردد في قبوله ، فكيف غاب عنه أن الحديث متصل عند ابن حبّان([45]) في صحيحه([46])، وأبو داود في سننه، موصولا قال :" حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ، فَتَذَاكَرْنَا الطِّلَاءَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**" ([47])، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ الدَّاذِيُّ: شَرَابُ الْفَاسِقِينَ، بيد أن عند أبي داود لم ترد لفظ المعازف.

قال ابن القيم ([48]) جوابا لابن حزم :" أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه ، فإذا قال : قال هشام فهو بمنزلة عن هشام ، فالبخاري أبعد خلق الله عن التدليس ، وإدخال هذا الحديث في كتابه محتجا به ، دليل على صحته ، ثم إن الحديث متصل عنده غيره([49])

والحديث وإن أتى بصيغة التعليق ، فإنه عند المتابعة لا انقطاع فيه أصلاً ، فالبخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه ، وقد تحقق ذلك عند علماء الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السّلامة من التدليس حمل على السّماع ، بأي لفظ كان، كما يحمل قول الصّحابي ، قال رسول الله -ﷺ- على سماع منه إذا لم يظهر خلافه.

قال أحمد شاكر([50]) : واعلم أن البخاري كثيراً ما يذكر حديثا عن شيوخه بصيغة التعليق ، فيقول : قال عفَّان ، أو قال القنبعي ، فهذا من البخاري محمول على الاتصال، لأنَّ حكمه حكم العنعنة ، لثبوت اللقاء بين البخاري وشيخه ، ولأن البخاري ليس مدلسا ، وأما غير البخاري

فليس لعمله ضابط معروف في ذلك ، فلا يحكم له بالاتصال ، بل يفحص عنه من الطرق الأخرى ، ويحكم له بما يظهر من صحة وضعف ([51]).

والحاصل أن كل ما يجيء منه بصيغة (**قال لنا** ، أو **قال لي**) ، فهو محتمل السماع وغيره ، والسماع يحتمل أن يكون في حال المذاكرة وغيرها ، وحقّق الخطيب ([52]) أنها تحمل على السماع إذا عُرِفَ من عرْف الراوي أنه لا يطلقها إلاّ إذا سمع ، فإذا لم يكن ذلك عادة كان الأمر على الاحتمال، قال السيوطي :" المعتمد في ذلك ما حققه الخطيب من أن (قال) ليست كـــ(عن) فإن الاصطلاح فيها مختلف ، وقال آخرون: فأطلقوا أن سند الحديث الوارد بلفظ (قال) على التعليق المتصل من الظاهر ، المنفصل من حيث المعنى .

وقد استدرك ابن حجر على ابن حزم في قوله :" إن هذا الحديث، أي : حديث المعازف منقطع فيما بين البخاري وهشام بن عمار .." ، فقال : حديث صحيح لا علة فيه ولا مطعن فيه ، وقد أعله ابن حزم بالانقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد ، وبالاختلاف في اسم أبي مالك ، ثم قال : وهذا كما تراه سقته من رواية تسعة رواة عن هشام متصلاً ([53]) ، وقال : رواية هشام بن عمار وصلها الحسن بن سفيان في مسنده ، والاسماعيلي ، والطبراني في الكبير وأبو نعيم من أربعة أوجه، وابن حبان في صحيحه وغيرهم([54]) ، ورغم ما بذله ابن حجر وغيره في وصل إسناد الحديث المذكور من أوجه مختلفة أوصلها إلى تسعة طرق ، ورغم اعتراف القرضاوي بها بنفسه ، إلا أنَّ ذلك لم يشفع لها عنده ، حيث حاول أن يجاري ابن حزم في تضعيفه للحديث، وعذر ابن حزم انه لم يصله جهد المحققون في وصل الحديث ، فما عذر القرضاوي وجهد ابن حجر العسقلاني بين يديه ، وقد ذكره في كتابه (فقه الموسيقى والغناء ...)، فخرج بنتيجة مفادها كما ذكرها ودافع عنها، أن حديث هشام بن عمار لا يصلح للاستدلال على تحريم الغناء([55])، وهي نتيجة خطيرة التي توصل إليها ، حيث أن كبار أئمة الحديث القدامى والمحدثين يرون بما يشبه الإجماع أن معلقات البخاري موصولة ، فكيف يقول هو بأنها مقطوعة لا يمكن الاستدلال بها، وهو بعمله هذا يفتح بابا يصعب سدّه ، فقد يخرج بعض الناس ، ويتبعون طريقته ،

فتحدث فوضى كبيرة ، وينفتح بابا للأعداء للهجوم على أصح الكتب ، بعد كتاب الله([56]) .

ولابن حبان كلمة في غاية الحسن ، تنبئ عن منهج الأئمة في تدوينهم للحديث، قال ابن حبان :" فإذا صحّ عندي خبر من رواية مدلّس ، أنّه بيّن السّماع فيه ،لا أبالي أن أذكره من غير ذكر السماع في خبره ، بعد صحته عندي من طريق آخر"([57])، ولذلك يقول الدهلوي : " أمّا الصّحيحان فقد اتّفق المحدّثون على أن جميع ما فيهما ، من المتصل ، والمرفوع صحيح . . وأنّهما متواتران .. وأن كل من يهوّن أمرهما مبتدع ، متّبع غير سبيل المؤمنين " ([58]) .

وأما المعلقات في صحيح مسلم([59]) فهي قليلة جداً ، وهي أربعة عشر حديثا معلقا فقط ، بيّـنها النووي ([60])، في شرحه عليه ، ووضّح اتصالها من طرق أخرى وتحققّت صحتها ([61])، وكذا أورد الحافظ أبو علي الغساني في كتابه القيم (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وبلغ بها نفس العدد الذي وصل إليه النووي ، ثم تبعه ابن الصلاح، في مطلع شرحه لصحيح مسلم ، وحقق أنها أثنا عشر حديثا فقط ([62])، وقد علل العلماء ندرة المعلقات في صحيحه ؛ لأنه قصد صناعة الإسناد ، فلذلك لم يعلق الأحاديث([63]) ، وهذه الأحاديث المعلقة التي أوردها مسلم في صحيحه هي على سبيل المتابعة والاستشهاد([64])، قال النووي :" .. هي موصولة من جهات صحيحة ، لاسيما ما كان مذكورا منها على وجه المتابعة ، ففي نفس الكتاب وصلها ، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث "([65]) ،

ومثال المعلّق في صحيح مسلم ، حديث عَائِشَةَ-رضي الله عنها-([66]) ، :" **أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ أمرنا ان ننزل الناس منازلهم**"([67])، وقد ذكره مسلم تعليقا ، وقال : وذُكر عن عائشة ([68]).

خاتمة :

1- المعلق ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي ، ولو إلى آخر السند.

2- أوَّل من عرف عنه من النَّقاد إطلاق تسمية المعلق هو الحافظ أبو الحسن الدارقطني ، ويعد من المكثرين لاستعماله.
3- المعلقات التي في البخاري ، موصولة في مواضع متفرقة في كتابه.
4- أورد البخاري في صحيحه كثيرا من الأحاديث المعلقة ، استئناسا واستشهاد.
5- معلقات البخاري صحيحة ، وكونه أردا بهذا الشكل حيث فاقت ما يقارب ربع الكتاب ، إنما يعني بيان منزلة الحديث عند العمل به ، فهؤلاء شيوخه الذين خالطهم هو أعلم بهم من حيث الحفظ والورع .
6- البخاري لقي هشام بن عمار وسمع منه ، فإذا قال : قال هشام ، فهو بمنزلة عن هشام
7- اتّفق المحدّثون على أن جميع ما فيهما- البخاري ومسلم - ، من المتصل ، والمرفوع صحيح . . وأنّهما متواتران

وأوصي في خاتمة البحث بأن تتولى المراكز العلمية والبحثية مزيدا من العناية بكتب الحديث والسنة ، وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية الجادة حولها ، وإذ اكتفي بهذا القدر في الدفاع عن الصحيحين ،آملا من الباحثين أن يذودوا ما استطاعوا عنها ، فهي الشرح التطبيقي لكتاب الله - عزوجل- وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم.

الهوامش

[1] - ينظر : مختار الصحاح ، دار العصماء . مادة :علق ، ص: .343

[2]- مباحث في علم الحديث : القطان ، ط: 3، 1422هـ- 2001 م ، مكتبة وهبة ، ص: 120.

[3]- هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرورزي المعروف بان الصلاح نقى الدين أبو عمرو جمع بين الحديث ورجاله والفقه وأصوله. ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء هذا الزمان ، ابن خلكان 3/ 243.

[4]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : ابن الصلاح ، تحقيق : أبوعبد الرحمن صلاح بن محمد عويضة ، ط: 1، 1416هـ 1995م ، دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان ، ص: 79 .

[5]- رواه البخاري في صحيحه ، كتاب : الأذان ، باب : من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ،204/2، رقم الحديث: 660 ، ومسلم في صحيحه ، كتاب : الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة ، 4/ 140، رقم الحديث:1031، وذكره محمد فؤاد عبد الباقي في اللؤلؤ والمرجان ، كتاب : الزكاة ، باب : إخفاء الصدقة ، ص: 184، رقم الحديث : 610 . ونص الحديث ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الإِمَامُ العَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ " ومعنى : قلبه معلق في المساجد، أي : شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها.

[6]- مقدمة ابن الصلاح علوم الحديث ، ص: 69 ، مرجع سابق ، فتح المغيث شرح ألفية العراقي : أبو الفضل العراقي ، تحقيق : صلاح محمد عويضة ، 1421هـ 2001م ، دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان . ص: 85

[7]- محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي بن عبد المطلب بن عبد مناف وينسب إلى شافع فيقال له الشافعي، ولد سنة 150 هـ ، تلقى الشافعي فقه مالك على يد مالك. وعرف محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وتلقى منه فقه أبي حنيفة، وناظره في مسائل كثيرة ورفعت هذه المناظرات إلى الخليفة هارون الرشيد فسُرَّ منه، يعد الشافعي أول من ألّف في علم أصول الفقه، ويتضح ذلك في كتابه المسمى الرسالة ، توفي بمصر سنة 204هـ . ينظر : البداية والنهاية : ابن كثير، دار التقوى ، 10/ 283، وتقريب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : خالد عبد الله المحلاوي ، سنة 1430هـ 2009م ، دار الحديث. القاهرة . ص: 548، رقم الترجمة : 5717.

[8]- نافع أبو عبد الله المدني ، مولي ابن عمر -رضي الله عنه- ، ثقة ثبت فقيه مشهور ، توفي سنة 117 هـ ، ينظر تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: 663 ، رقم الترجمة : 7086

[9]- عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، ولد بعد البعثة بيسير ، واستصغر يوم احد ، وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو احد المكثرين من الصحابة في رواية الحديث ، كان من اشد الناس إتباعا للأثر ، توفي -رضي الله عنه- سنة ثلاث وسبعين للهجرة . ينظر : تقريب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، ص: 345 . رقم الترجمة : 3490 .

10- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي : ابن جماعة ، ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، ط: 2، 1406-هـ 1986م ، دار الفكر – سوريا .ص: 49 .

11- هو محمد بن محمد بن يوسف العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي يعرف بابن الجزري نسبة إلى جزيرة ابن عمر ، ولد بمشق وتفقه ، وطلب الحديث بها ، له مصنفات كثيرة ، من بينها النشر في القراءات العشر ، والتمهيد في التجويد ، طبقات القراء ، توفي رحمه الله – سنة 833هـ . ينظر : البدر الطالع : الشوكاني ، 2/ 257 ، والضوء اللامع : السخاوي، 9/ 255

12- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية : ابن الجزري ، شرح السخاوي ، تحقيق : أبو عائشة عبد المنعم إبراهيم ، ط: 1، 1422هـ 2001م ، مكتبة اولاد الشيخ ، ص: 174

13- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، 100/1

14- ينظر: موسوعة علوم الحديث وفنونه : سيد عبد الماجد الغوري، ط:1، 1428هـ 2007م ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا . 3/ 395 .

15- ينظر : التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : عبد الله شعبان ، ط: 1429 ه- 2008م ، دار السلام . القاهرة - مصر . ص: 511 .

16- منهج النقد في علوم الحديث : نور الدين عتر ، ص: 275 .

17- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط : ابن الصلاح ، ص: 76 . ، وموسوعة علوم الحديث وفنونه : سيد عبد الماجد الغوري 3/ .398

18- ينظر : التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : عبد الله شعبان ، ص: 518 .

19- مباحث في علو الحديث: مناع القطان ، ص: 120.

20 - وتوجد المعلقات فيما يعرف بالبلاغات في الموطأ للإمام مالك هي من قبيل المعلقات ، فلا يُجزم بثبوتها ، بل الأصل فيها الضعف لانقطاع الإسناد ، حتى توصل بإسناد ثابت، وقد وجد في " بلاغات " مالك كثير من البلاغات موصولاً بإسناد ضعيف ، أو ضعيف جداً ، وإن كان كثير منها ثابتاً ، وكذا يوجد المعلق في بعض كتب السنن كأبي داود والترمذي ، ويوجد في غيرهما، وينعدم أو لا يكاد يوجد في كتب المسانيد أو المعاجم . ينظر : موسوعة الحديث النبوي : سيد عبدالماجد الغوري ، 3/ 402 .

21- ينظر : التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : عبد الله شعبان ، ص:511.

22- مباحث في علو الحديث: مناع القطان ، ص: 120.

23- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري ، جبل الحفظ ، وإمام الدنيا في فقه الحديث ولد في بخارى سنة 194هـ ونشأ يتيمًا. سمع نحو ألف شيخ، جمع البخاري في الجامع الصحيح نحو ستمائة ألف حديث اختار منها ما وثق برواته. وهو أول من وضع في الإسلام كتابًا على هذا النحو. وهو أوثق كتب الحديث الستَّة. وسبب تأليفه ذكره البخاري في قوله: كنت عند إسحاق بن رَاهَوَيه فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي-ﷺ- فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب، توفي بخَرتَنك سنة 256هـ، - قرية من قرى سمرقند. ينظر: تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: 549، رقم الترجمة : 5727

24- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ولد سنة 772 هـ ، قال عنه السيوطي: " فريد زمانه وحامل لواء السنة في أوانه ، مؤلفاته كثيرة ومن أشهرها شرح صحيح البخاري في كتاب سماه فتح الباري ، توفي - رحمه الله - سنة 852 هـ.

25- تغليق التعليق : ابن حجر ، تحقيق : سعيد القزقي ، دار عمار والمكتب الإسلامي

26 - حجية السنة ومصطلحات المحدثين وأعلامهم : عبد المتعال محمد الجبري ، مكتبة وهبة ، ص: 196

27- ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ : " الفخذ عورة" ، وقال أبو موسى الأشعري :" غطى النبي - ﷺ- ركبتيه حين دخل عثمان " ، فالبخاري حذف جميع السند إلاّ الصحابي

28- قول البخاري: وقال عفان: حدثنا صخر بن جويرية ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال: " أراني أتسوك بسواك ، فجاءني رجلان ، أحدهما أكبر من الآخر ، فناولت السواك الأصغر منهما ، فقيل لي : كبر ، فدفعته إلى الأكبر منهما "، علقه البخاري فيما بينه وبينه عفان ، وهو ابن مسلم الصّفار لم يدركه البخاري ، إنما يروي عنه بالواسطة .

29- علوم الحديث ومصطلحه : صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، ص: 152 .

30- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي الظاهري ، ولد سنة 384هـ ، حفظ القرآن وأقبل على العلم ، درس فقه المالكية ثم المذهب

الشافعي ، ثم انتقل إلى الظاهرية ، كان صاحب أخلاق كريمة ، ومن هذه الأخلاق الصراحة والوفاء والوضوح والشجاعة والجرأة وعدم المدارة والصدق الكامل، توفي – رحمه الله- سنة 456هـ . ينظر : البداية والنهاية: ابن كثير ، 99/12.

31- أبومالك الأشعري ، قيل اسمه عبيد ، وقيل عبد الله ، وقيل :عمرو بن الحارث بن هانئ، صحابي ، مات في طاعون عمواس سنة 18هـ . ينظر : الاستيعاب : ابن عبد البر ، ص: 852 ، رقم الترجمة : 3240 ، وتقريب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، ص: 797 ، رقم الترجمة : 8336.

32- هشام بن عمار ، وثقه ابن معين ، روى عنه البخاري وهو ممن انتقدوه على البخاري ، ولقد دافع عنه ابن حجر في هدي الساري قائلا: لم يخرج له البخاري في صحيحه سوي حديثين احدهما في البيوع وذكر سنده عنه إلى أبي هريرة ، :" كان تاجر يداين الناس" ، والثاني : في مناقب أبي بكر بسنده ، إلى أبي الدرداء، وله متابع ، وعلق عنه في الأشربة حديث تحريم المعازف الذي بين أيدينا وقال – أي ابن حجر – وهذا جميع ماله في كتابه مما يتبن لي أنه احتج به ، توفي سن . ينظر :هدي الساري : ابن حجر ، ص: 448، و تاريخ الثقات ، ص: 459 . وهشان بن عمار له حرص على طلب العلم وخاصة الحديث يقول عن نفسه دخلت على مالك بن أنس فقلت حدثني ، فقال : اقرأ فقلت ، لا ، بل حدثنيي فقال : اقرأ ، فلما راددته قال: يا غلام تعال لهذا وضربه خمسة عشر قال اذهب لي فضربني خمسة عشر درة ثم جاء بي إليه فقال : ضربته ، فقلت : لقد ظلمتني ! ضربتني خمسة عشر درة بغير جرم ، لا اجعلك في حل فقال : مالك فما كفارته ؟ أن تحدثني بخمسة عشر حديثا ، فحدثني بخمسة عشر حديثا ، فقلت زد في الضرب وزد في الحديث ، فضحك مالك وقال اذهب .

ينظر : صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل : عبد الفتاح أبو غدّة ، تحقيق : سلمان بن عبد الفتاح ، ط: 10 ، دار البشائر الآسلامية . بيروت – لبنان . ص: 313

33- المنهل الروي : ابن جماعة ، ص: 49- 50 .

34- أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن الخضيري الأسيوطي الشافعي ولد سنة 849هـ في أسيوط من نواحي مصر و إليها نسب . توفى أبوه وكان عمره خمس سنوات وسبعة أشهر، ظهر ذكاؤه منذ صغره فحفظ القرآن وهو ابن ثمان سنوات ثم حفظ العمدة والمنهاج الأصولي وألفية ابن مالك وبدأ بالعلم ستة 764هـ فلازم الشيوخ فأخذ الفقه عن البلقيني ، رحل إلى الشام والحجاز واليمن ، كان سريع الكتابة حاضر البديهة صحيح العقيدة متواضعا قنوعا عابدا لا يقبل جوائز الأمراء والملوك ، تصدى للإفتاء وعمره سبع عشرة سنة ، توفي ليلة الجمعة تاسع عشر من شهر جماد الأولى سنة 911هـ وعمره إحدى وستين سنة ، ودفن بالقاهرة

35- ألفية السيوطي في علم الحديث ،صححه وشرحه : أحمد شاكر ، سنة 1433هـ - 2012م ، المكتبة العلمية . بيروت – لبنان . ص: 17 .

36 - صدقة بن خالد الأموي ، مولاهم أبو العباس ، الدمشقي ، ثقة من الثامنة . ينظر : تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: 293 .

37 - عبد الرحمن ين يزيد بن جابر الأزدي ، أبو عتبة الشامي الداراني ، ثقة من السابعة . ينظر: تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: .395

38 - عطية بن قيس الكلابي ، أبو يحي الشامي ثقة مقرئ من الثالثة ، مات وقد جاوز المائة . ينظر : تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: 450 .

39- عبد الرحمن بن غنم الأشعري مختلف في صحبته ، ذكره العجلي في كبار الثقات من التابعين . ينظر : تقريب التهذيب : ابن حجر ، ص: 389؟

40- الحر بتخفيف الراء : الفرج ، وقيل : الخز ، على اختلاف طرق الحديث " يستحلون الخز " نوع من الثياب معروف . ولعله حديث آخر ذكره أبو موسى وهو حافظ عارف فلا يتهم . ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير ، دار الفكر ، 1/ 366.

41- رواه البخاري في صحيحه ، كتاب : الأشربة ، باب : فيمن يستحل الخمر بغير اسمه
42- المحلى : ابن حزم ، تحقيق : أحمد شاكر ، المكتبة التوفيقية ، 9/ 59 .
43- التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : عبد الله شعبان ، ص: 517.
44- الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم ، تحقيق محمود حامد عثمان ، 1426هـ 2005م ، دار الحديث القاهرة . 1/ 161.
45- ابن حبان : أبو حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد التميمي البستي ، صاحب التصانيف صنف المسند الصحيح، والضعفاء ، والتاريخ ، وفقَّه الناس بسمرقند ، قال الحاكم : " كان من أوعية العلم فى الفقه والحديث ، واللغة ، مات سنة 354هـ . ينظر : طبقات الحفاظ: الذهبي ، ص: 375- 376 .
46- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، كتاب : التاريخ ، باب : إخباره- عما يكون في أمته من الفتن والحوادث 8/ 265، مصرحا فيه بالسماع من أبي عامر وأبي مالك.
47- رواه أبو داود في سننه ، باب : الداذي – وهو يطرح في النبيذ فيشتد - ، رقم الحديث : 3688.
48- أبو عبد الله شمس الدين محمد بن ابي بكر بن أيوب الشهير بابن قيم الجوزية ،ولد سنة 691 هـ ، مؤلفاته كثيرة منها زاد المعاد في هدي خير العباد ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، أمثال القرآن ، توفي رحمه الله – سنة 571هـ . ينظر : البداية والنهاية : ابن كثير 14/ 202
49- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان : ابن القيم ، ص: 258 .
50- الشيخ أحد بن محمد بن شاكر بن أحمد بن أحمد بن عبد القادر من آل أبى علياء ينتهي نسبه إلى الحسين بن على ، لقبه أبوه أحمد شمس الأئمة ، وأبو الأشبال ، ولد في يوم الجمعة 29 من جاد الآخرة سنة 1309هـ الموافق 29 يناير 1892م في القاهرة ، كان والده أمينا للفتوى، حصل على العالمية سنة 1917م،، قرأ على أبيه تفسير البغوي وتفسير النسفي ، وصحيح مسلم وغيرها من كتب الحديث ، كان والده حر التفكير مجانبا للتعصب المذهبي ، وورث عنه ابنه أحمد ذلك ، أهم شيوخه الذين تلقى عنهم العلم: محمود أبو دقيقة ، أحمد بن الشمس الشنقيطي ، عبد الله بن إدريس السنوسي ، والتقى بالشيخ محمد جمال الدين القاسمي ، طاهر الجزائري ، ومحمد رشيد رضا كان – رحمه الله -أحد العلماء البارزين في بداية القرن العشرين الميلادي ، وما من محدث إلاَّ وأثنى عليه كالألباني ، وبن باز ، وابن العثيمين ، محمد حامد الفقي، وهم مجمعون على فضله في علم الحديث توفي رحمه الله – سنة 1377هـ الموافق 1958 .
51- ألفية السيوطي في علم الحديث : شرح احمد شاكر ، ص: 18 .
52- الخطيب البغدادي : الحافظ الكبير ، محدث الشام والعراق ، أبوبكر أحمد بن على بن ثابت بن أحد بن مهدي البغدادي ، صاحب التصانيف ، كان من كبار الشافعية ، آخر الأعيان حفظاً ،وضبطاً ، ولم ببغداد بعد الدارقطنى مثله ، مات سنة 463هـ . ينظر: طبقات الحفاظ : الذهبي 433-435
53- ينظر : التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : عبد الله شعبان ، ص: 518 .
54- ينظر : هدي الساري ص: 59 ، تغليق التعليق : ابن حجر 5/ 21-22 ، وفتح الباري 10، 51/
55 - فالموسيقى تؤثر وتغير الحالة النفسية للسامع والطيف الموسيقي يتراوح إلى أن يصل إلى أعلى حالات الطرب فمنها ما يعد منعشا ومنها ما يعد باعث على الأسى والحزن والاكتئاب ، ومنها ما هو مثير للشهوة ، وبعض المعالجين بالموسيقى قاما بتحليل معزوفة (جير شوبن) نشوة زرقاء ، فوجدا أنها مثل صارخ للتعبير الجنسي ، لا يوحي فقط بالانتصاب ، بل بالقذف المنوي ، وموسيقى بو ليرو ، مثيرة للشهوة بصراحة . نقلا عن أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي : عبد الباسط دردور ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ، ص: 470 . و ينظر : فقه

الغناء والموسيقى في ضوء القرآن والسنة : يوسف القرضاوي ، مكتبة وهبة ، ط: 4، 1427هـ- 2006 م ، ص: 40- 45.

56- تنبيه المسلم على تعدى الألباني على صحيح مسلم : ممدوح سعيد ص: .10

57- المصدر نفسه : ص: 12 .

58- حجة الله البالغة : الدهلوي ، دار الكتب العلمية ، 283/1 .

59- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه ، توفي رحمه الله سنة 261 هـ وله 57 سنة . ينظر تقريب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، ص: 625 ، رقم الترجمة : 6623 .

60 - يحي بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النووي محي الدين ، عالم بالحديث والفقه واللغة تصانيفه كثيرة منها الأسماء واللغات ، رياض الصالحين ، شرح صحيح مسلم . ينظر : مفتاح السعادة : طاش كبرى زادة 2/ .61

61- ينظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، 1/16-19 , وموسوعة علوم الحديث وفنونه : سيد عبد الماجد الغوري 3/ 396 .

62- موسوعة علوم الحديث وفنونه : سيد عبد الماجد الغوري 3/ 396 .

63- ينظر : الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين : نور الدين عتر ، ط: 1، 1390هـ 1970م ، مطبعة لجنة التأليف بالأزهر، ص: 91 ، والإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح : عبد العزيز شاكر الكبيسي ، دار ابن حزم ، ط: 1، 1422هـ- 2001م ، 2/ 709 .

64- الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح : عبد العزيز شاكر الكبيسي ، 2/ 709 .

65- مقدمة شرح صحيح مسلم ، تحقيق : محمد محمد تامر ، 1/ 22.

66- السيدة عائشة أم المؤمنين أم عبد الله زوج النبى - ﷺ - ابوها أبوبكر الصديق ﷺ وأمها أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب تزوجها النبى -ﷺ - بمكة قبل الهجرة بسنتين، وهى بنت ست سنين وابتنى بها بالمدينة وهى بنت تسع ، وتوفى عنها النبى -ﷺ - وهى بنت ثمان عشرة سنة ، وكان مكثه معها تسع سنين ، لها فى كتب الحديث 2210 حديثاً توفيت -ﷺا - سنة57هـ ، وقيل 58 هـ ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان ، وأمرت أن تدفن ليلاً ، فدفنت بعد الوتر بالبقيع ، وصلى عليها أبوهريرة ﷺ.

ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ابن عبد البر ،تحقيق : عادل مرشد ، دار عمار ، عمان – الأردن . ص: 918 – 921 ، رقم الترجمة : 3387

76- رواه مسلم في صحيحه ، في المقدمة

68- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : السيوطي ، تحقيق وتعليق : أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، سنة 1414هـ- 1993هـ، 1/ 182.